المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي
UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie
AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

المنصات الرقمية من أجل السلام

التدخلات السياسية لتعزيز الثقافة الإعلامية والتخفيف من دور وسائل التواصل الاجتماعي في الصراعات الاجتماعية

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2022-2024)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

المنصات الرقمية من أجل السلام

التدخلات السياسية لتعزيز الثقافة الإعلامية والتخفيف من دور وسائل التواصل الاجتماعي في الصراعات الاجتماعية

ورقة سياسات

أمين حشاني

ناشط تونسي، مؤسس منظمة Co-peace، وهي منظمة شبابية تونسية ملتزمة بمكافحة خطاب الكراهية والتطرف العنيف على الإنترنت. نائب رئيس المجلس الاستشاري للشباب في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. بالإضافة إلى ذلك، كان جزءًا من منظمات ومشاريع أخرى، مع التركيز مؤخرًا على السلام الرقمي ومكافحة التطرف على وسائل التواصل الاجتماعي. وعضو في الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجعة فنية: زهير توفيق

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

مقدمة: أهمية القضية

يشكل الانتشار غير المنضبط للمعلومات الخاطئة على وسائل التواصل الاجتماعي مخاطر كبيرة على الاستقرار والسلام المجتمعيين. ومع تحول المنصات الرقمية إلى المصدر الرئيسي للأخبار والمعلومات بشكل متزايد، فإن تأثيرها يمكن أن يؤدي إما إلى تعزيز الانسجام وإما إلى زرع بذور الخلاف. معالجة هذه القضية أمر بالغ الأهمية ليس فقط لمنع التصعيد المحتمل للصراعات، ولكن أيضًا لحماية العمليات الديمقراطية وتعزيز وعي المواطنين.

في تونس، تأثرت العملية الديمقراطية بشكل ملحوظ بسبب انتشار المعلومات المضللة[1]. في عديد من المناسبات، أسهمت الأخبار المزيفة في تشويه الحقائق وتوجيه الرأي العام بشكل خاطئ، ما أدى إلى تأجيج التوترات السياسية والمجتمعية. كما ساهمت هذه المعلومات المغلوطة في صعود خطاب الكراهية والتمييز، الذي تُرجم في بعض الأحيان إلى أعمال عنف.

برزت مخاطر المعلومات المضللة بشكل واضح خلال الأزمات التي مرت بها تونس، مثل أزمة كورونا التي شهدت هجمة غير مسبوقة من المعلومات المغلوطة. حيث سيطرت حالة من عدم اليقين والخوف على المواطنين الذين يعانون من القلق والتباعد الاجتماعي، نتيجة التدفق المستمر للمعلومات على شاشاتهم الرقمية.

كما شهدت أزمة المهاجرين من جنوب الصحراء تصاعدًا في الأخبار الزائفة التي تتهم المهاجرين بارتكاب جرائم. وبدأت الأزمة عندما نشر أحد الأحزاب الذي يحظى بشعبية على وسائل التواصل الاجتماعي سلسلة من المنشورات تدعي وجود «مخطط إجرامي لتغيير التركيبة الديمغرافية لتونس» ووصفت المهاجرين بأنهم مصدر للعنف والممارسات غير المقبولة. ودعت حملة التضليل هذه إلى طرد المهاجرين، ما أدى إلى زيادة خطاب الكراهية والأعمال العدائية من قبل بعض المواطنين وساهمت في تأجيج النظر إلى جميع المهاجرين من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كغير النظاميين، رغم وجود الطلبة والآخرين الذين وصلوا إلى تونس بطريقة قانونية.[2]

في عديد من الدول، بما في ذلك: تونس، الأردن، المغرب، لبنان، وفلسطين، تم سن قوانين لمكافحة التضليل الإعلامي والجرائم الإلكترونية. ومع ذلك، كانت هذه القوانين في بعض الأحيان على حساب حرية التعبير، ما أدى إلى نضال مستمر من قبل الإعلاميين لتعديل هذه القوانين وضمان عدم استخدامها لتقييد حرية الصحافة والمواطنين

تتجلى الحاجة الملحة إلى تنفيذ برامج محو الأمية الإعلامية الفعالة من خلال التعقيد المتزايد لتقنيات التضليل، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي في خلق ونشر الأخبار المزيفة. يتطلب التصدي لهذه التحديات تعاونًا متعدد الأطراف بين الحكومة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام لتعزيز قدرة المواطنين على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة

أولا: تجارب في التعامل مع المشكلة

على الصعيد الدولي، بدأت العديد من البلدان في اتخاذ تدابير لمكافحة المعلومات المضللة وتعزيز الثقافة الإعلامية. على سبيل المثال، قامت السويد[3] بدمج الثقافة الإعلامية في مناهجها المدرسية منذ أوائل التسعينيات، مع التركيز في التفكير النقدي والاستخدام المسؤول لوسائل الإعلام. كما هو الحال في عديد من البلدان الأخرى، اتبعت السويد نهجًا شموليًّا في التعليم، وهو النهج الذي يدمج التعلم في تنمية المهارات الاجتماعية وتعزيز الروابط المجتمعية. حيث يمتد إلى ما هو أبعد من مجرد الكفاءة الأكاديمية أو التدريب المهني، مع التركيز ابدلًا من ذلك في تنمية الشخص بالكامل اجتماعيًّا وعاطفيًّا وفكريًّا. تتضمن المناهج الدراسية السويدية اليوم وحدات خاصة لتعليم الطلاب كيفية تقييم المصادر الإعلامية واكتشاف المعلومات المضللة. يتم تعليم الأطفال منذ سن مبكرة كيفية تحليل الأخبار والتحقق من صحة المعلومات، ما يعزز قدرتهم على التمييز بين الحقيقة والزيف.[4]

وفي فنلندا، تتعاون الحكومة مع المعلمين لتطوير برامج تعليمية إعلامية شاملة، ابتداء من رياض الأطفال. يركز النظام التعليمي الفنلندي في تدريب المعلمين مهارات التربية الإعلامية لتمكينهم من تعليم الطلاب كيفية التفكير النقدي وتقييم المعلومات التي يتلقونها عبر الإنترنت.[5] تشمل الجهود الفنلندية أيضًا تنظيم ورش عمل ومبادرات توعوية للمجتمع ككل، تهدف

إلى تعزيز الوعي العام بمخاطر المعلومات المضللة وكيفية مواجهتها.[6] وعلى نطاق أوسع، أطلق الاتحاد الأوروبي خطة العمل لمكافحة المعلومات المضلِّلة، التي تعزز قدرات الاتحاد الأوروبي على التنبؤ بحملات المعلومات المضللة والرد عليها. تشمل الخطة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وتطوير أدوات تقنية لمراقبة وتحليل المعلومات المتداولة عبر الإنترنت، وتوعية الجمهور بضرورة التحقق من مصادر المعلومات. وتظهر هذه الجهود اعترافًا متزايدًا بأهمية محو الأمية الإعلامية كأداة للحفاظ على التماسك الاجتماعي والسلام.[7]

بينما تعتبر فنلندا والسويد أمثلة معيارية في الديمقراطية والخدمات الصحية والتعليمية والرفاه، فإن تجارب الدول العربية والناشئة في الإقليم يجب أن تكون مصدر إلهام للاستفادة منها. على سبيل المثال، استجابت الحكومة الأردنية لتوصيات المعهد الإعلامي الأردني وأدرجت التربية الإعلامية في المدارس والجامعات بالشراكة مع اليونسكو منذ 2016.

ثانيا: اقتراح الإستراتيجيات الأساسية للتعامل مع هذه القضية

للتخفيف من الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي على الصراع، نقترح النظر في الإستراتيجيات التالية:

- الإصلاح التربوي: دمج الثقافة الإعلامية في المناهج التعليمية على جميع المستويات لتعليم الطلاب كيفية تقييم المعلومات بشكل نقدي.
- حملات التوعية العامة: إطلاق حملات وطنية لتوعية الجمهور بعلامات التضليل وأهمية التأكد من المصادر.
- التعاون الدولي: العمل مع الهيئات الدولية لتبادل أفضل الممارسات وتطوير المعايير الوطنية لمحو الأمية الإعلامية.

ثالثا: آليات تنفيذ هذه الإستراتيجيات

يتطلب التنفيذ الناجح لهذه الإستراتيجيات تخطيطًا وتعاونًا شاملين:

- إنشاء لجنة في وزارة التربية تعمل على إنشاء محاور تعليمية بمشاركة خبراء تربويين. وينبغي أن تكون هذه المحاور قابلة للتكيف مع مختلف الفئات العمرية وبيئات التعلم.
- إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالإشراف على مبادرات التثقيف الإعلامي والتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المدارس ومنظمات المجتمع المدني وشركات التكنولوجيا.
- تشجيع مبادرات المجتمع المدني التي تهدف إلى التحقق من المعلومات ورصد الأخبار الزائفة عن طريق تسهيل حق النفاذ إلى المعلومة وعملية التواصل مع المؤسسات الوطنية.
- إقامة شراكات مع شركات التكنولوجيا للتأكد من أنها جزء من الحل. قد يتضمن ذلك عمليات تدقيق منتظمة لخوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي ودراسة التقنيات الجديدة خاصة تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.
- يجب على المشرِّع تحديد المعايير القانونية التي تصنف أنواع المعلومات الخاطئة المحظورة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ويشمل ذلك المعلومات الكاذبة التي يمكن أن تحرض على العنف، أو تؤثر في الصحة العامة، أو تعطل العمليات الديمقراطية. ويجب أن تكون التعريفات دقيقة لضمان احترامها لحرية التعبير مع استهداف المحتوى الضار بشكل فعال.

- إنشاء هيئة حكومية أو مستقلة لرصد انتشار المعلومات الخاطئة خلال الأوقات الحرجة مثل الانتخابات أو حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة. سيكون لهذه الهيئة سلطة إصدار إشعارات الإزالة للمحتوى الذي ينتهك المعايير المحددة مسبقًا.
- المشاركة في المنتديات الدولية للتطوير والالتزام بالمعايير العالمية للمحتوى الرقمي ومحو الأمية الإعلامية.

هوامش

1 BBC, «Understanding Tunisian social media users' experiences of, and reactions to, information disorder,» BBS, 2022.

2 BBC, «أزمة المهاجرين في تونس: منشورات مفبركة عبر منصات التواصل الاجتماعي تغذي الأزمة،» BBC, 2023.

3 M. Forsman, «Media Literacy in Sweden,» 05 2019.

4 «Media literacy and safe use of new media,» EU, 2023.

5 J. Gross, «How Finland Is Teaching a Generation to Spot Misinformation,» New York Times, 2023.

6 D. J. Cord, «EDUCATED DECISIONS: FINNISH MEDIA LITERACY DETERS DISINFORMATION,» 2022.

7 E. Goodman, «Media literacy in Europe and the role of EDMO,» European Digital Media Observatory, 2021.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.